Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring The Capital Adequacy and Its Impact on Financial Stability: An Analytical Study of A number Of Iraqi Private Banks

Researcher: Fahd F. Awadh
College of Administration and Economics
Tikrit University
mbcfahd@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Jamal H. Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University
Jamal55@tu.edu.iq

Abstract

The research focused on studying the impact degree of capital adequacy as one of the durability and financial strength indicators on the financial stability to a number of private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2012-2021). The research aimed to measure the impact of capital adequacy indicator on the financial stability of banks. The research problem started from a major question: Does capital adequacy have an impact on the financial stability of the banks selected in the study sample? The research also started with one main hypothesis that there is a significant influence relationship between capital adequacy and financial stability. The researchers reached a number of conclusions, the most important of them was the existence of A positively significant relationship between capital adequacy as an independent variable on the financial stability indicator (Z_SCORE) as a dependent variable. And the researchers recommended the need to reduce the capital adequacy of the research sample banks, and commitment with the ratio that approved by the Central Bank of Iraq amounting to 12.5%, and the ratio that approved by Basel III amounting to 8%. Although it is an important factor for hedging risks, but it leads to accumulation funds in the bank's vaults and withholding them from investment, which leads to decrease the profitability.

Keyword: Capital adequacy index, financial stability, Z-SCORE.

قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة

الباحث: فهد فرحان عوض
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ. م. د. جمال هداش محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

ركز البحث على دراسة درجة تأثير كفاية رأس المال كأحد مؤشرات المتانة والقوة المالية على الاستقرار المالي الخاص لعدد من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في سوق العراق

jaes@tu.edu.iq | تاريخ القبول: 2022/12/21 | تاريخ الاستلام: 2022/12/14

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

للأوراق المالية وللمدة (2012-2021)، فهدف البحث إلى قياس أثر مؤشر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للمصارف، وانطلقت مشكلة البحث من تساؤل رئيسي هو: هل لكفاية رأس المال تأثير على الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث؟، كما انطلق البحث بفرضية رئيسية واحدة مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي، وتوصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال كمتغير مستقل على مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع، وأوصى الباحثان بضرورة تخفيض كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة 12,5% والنسب المعتمدة من قبل لجنة بازل III البالغة 8%، وبالرغم من كونها عامل مهم للتحوط من المخاطر، إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في خزائن المصرف وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدنية الربحية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر كفاية رأس المال، الاستقرار المالي، Z-SCORE.

المقدمة

عرف الاقتصاد العالمي عبر التاريخ العديد من ألازمات المالية التي كان لها أثر واضح على اقتصاديات أغلب دول العالم، مما دفع العديد من الباحثين للبحث عن أسباب هذه الأزمات، وقد كان من نتائج معظم تلك البحوث هو أن أداء المصارف هو المحور الرئيسي لهذه الأزمات. إذ تزايد الاهتمام بمشكلات المصارف وتفعيل الرقابة عليها نظراً لأهميتها الاقتصادية الكبيرة، وضخامة تكاليفها. لذا سعت البنوك المركزية ولجنة بازل العالمية الى إيجاد أنظمة رقابية بهدف التحوط من هذه الأزمات والخسائر الناجمة عنها، للحفاظ على بقاء المصارف وأموال المودعين لديها، وهذا بسبب الخاصية التي تتميز بها المصارف عن غيرها من المؤسسات ألا وهي صغر حجم رؤوس أموالها مقارنة بحجم الأموال المودعة لديها، لكونها مؤسسات مالية تعتمد على أموال الغير في عملها، ومن هنا يأتي دور كفاية رأس المال كمؤشر لتعزيز الثقة بالمصرف وتعزيز امكانية جذب ودائع كافية اليه لتأمين احتياجاته النقدية ومزاولة مختلف أنشطته والقيام بدور الوساطة المالية على أكمل وجه.

المحور الأول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: بهدف تلافي ومواجهة الازمات المالية والحد من آثارها السلبية، يتوجب على المصارف تحقيق مستويات جيدة من كفاية رأس المال بما تتناسب مع النسب المعيارية التي تحقق المتانة المالية وتجعل المصارف قادرة على مواجهة الأزمات المالية ومن ثم الوصول إلى الحالة التي تكون فيها المصارف مستقرة مالياً. وتتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيسي مفاده: هل لكفاية رأس المال تأثير على الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث؟

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية كلا المتغيرين المستقل والتابع، وعلى النحو الآتي:

١. تسليط الضوء على أهم مؤشرات المتانة والقوة المالية، والتي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حال تعرض المصرف للمخاطر.
٢. التطرق الى موضوع الاستقرار المالي، والذي يعد من أحدث وأهم المواضيع التي أصبحت محط اهتمام المؤسسات المالية الدولية بشكل عام والبنوك المركزية بشكل خاص، نتيجة التحرر المالي والانفتاح فيما بين دول العالم.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

٣. تتجلى أهمية البحث بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي، وذلك من خلال النتائج التي خرجت بها البحث وتوصياتها والتي تفيد بشكل كبير أدارة المصارف في اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية

ثالثاً. أهداف البحث: سعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وكما يأتي:

١. تحليل كفاية رأس المال وفق النسب المالية الأكثر تعبيراً عن القوة المالية ومتانة رأس المال المصرفي للمصارف المختارة عينة البحث.
٢. تحليل الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث وبيان أيٍّ من المصارف المبحوثة هو الأكثر استقراراً.
٣. تشخيص علاقة التأثير بين متغيرات البحث والمتمثلة بـ (كفاية رأس المال والاستقرار المالي)

رابعاً. فرضيات البحث: بالاستناد إلى مشكلة البحث وأسئلتها، تم صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:

(وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي للمصارف عينة البحث)

خامساً. مجتمع وعينة البحث: تكوّن مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي، وكانت عينة البحث مكونة من (5) مصارف تجارية خاصة من مجموعة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ يبلغ العدد الكلي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق\ المالية (25) مصرفاً. والمتمثل بـ (20%) من مجتمع البحث. وقد تم اختيار المصارف عينة البحث انطلاقاً من كونها المصارف الأكثر تميزاً من بين المصارف الأخرى وانطلاقاً من كون رؤوس أموالها متساوية، وبهدف دراسة المصارف المختارة وتحليل وضعها المالي، تم الاعتماد على التقارير المالية الرسمية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2012-2021)، ويوضح الجدول رقم (١) المصارف المختارة عينة البحث:

الجدول (١): المصارف المختارة عينة البحث

اسم المصرف	سنة التأسيس	أرس المال الحالي
مصرف بغداد	1992	250 مليار دينار عراقي
مصرف الاستثمار العراقي	1993	250 مليار دينار عراقي
المصرف الأهلي العراقي	1995	250 مليار دينار عراقي
مصرف الاتحاد العراقي	2002	250 مليار دينار عراقي
مصرف المنصور للاستثمار	2005	250 مليار دينار عراقي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2012-2021).

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً. كفاية رأس المال:

١. **مفهوم كفاية رأس المال:** تعد كفاية رأس المال Capital Adequacy المؤشر الأكثر تعبيراً عن الملاءة المالية للمصرف، حيث إن احتفاظ المصرف بنسب معينة من رأس المال له دور كبير في زيادة عامل الثقة لدى المتعاملين تجاه المصرف فيما يتعلق بتقديم كافة الخدمات. كما إن مؤشر كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية والمخاطر غير المالية التي من الممكن أن يواجهها المصرف (الأفندي، ٢٠٢٠: ٢٥٣).

وتشير كفاية رأس المال إلى مدى قدرة رأس مال المصرف في حماية أموال المودعين والمساهمين بالإضافة إلى قدرته في تغطية المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة. ويعد من أهم المؤشرات المالية لقياس مدى متانة وقوة المركز المالي للمصرف لأنه يعد خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين والمساهمين والحاجز المنيع في التحوط من المخاطر (Ongore & kusa, 2013: 237).

كما إن نسبة كفاية رأس المال للمصارف المعتمدة من قبل لجنة بازل III هي (8%) كحد أدنى لمتطلبات كفاية رأس المال، أما البنك المركزي العراقي فقد اعتمد نسبة (12.5%) كحد أدنى لمتطلبات كفاية رأس المال (الشمري والفتلاوي، ٢٠٢٢: ٥٧٩).

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف كفاية رأس المال المصرفية على أنها الحد الأدنى من رأس المال الواجب على المصارف كافة الاحتفاظ بها والصادرة من قبل الجهات الرقابية العليا المنظمة لعمل الجهاز المصرفي كـ (لجنة بازل العالمية والبنوك المركزية لكل دولة)، بهدف تمكين المصارف على تحمل الأزمات المالية والخسائر غير المتوقعة المحيطة بها، فضلا عن تمكينها على البقاء في عالم الأعمال والاستمرار في مزاولة مختلف الانشطة وتحقيق هدف الأمان لجميع المتعاملين مع المصاف.

٢. **أهمية كفاية رأس المال:** تحقق كفاية رأس المال أهمية كبيرة لجميع المصارف وكما يأتي (عمران، ٢٠١٩:٧٢):

أ. تمثل كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية.

ب. تساعد كفاية رأس المال في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال.

ج. تعد كفاية رأس المال مصدر الثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فبالنسبة للمودعين الحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يزيد من عنصر الأمان والاطمئنان لديهم على أموالهم المودعة في المصرف، أما المودعين المحتملين فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف.

٣. **العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال:**

أ. حجم المصرف: يدل حجم على مدى تحقيق المصرف لوفورات ناتجة عن زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه، إذ إن زيادة حجم المصرف تمنحه القدرة على دخول الأسواق المالية بسهولة، كما يؤدي إلى زيادة تنويع خدماته والتي بدورها تخفض من المخاطرة، فالمصارف ذات الموجودات الأكبر، يكون لديها القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم وتنويع نطاق الاستثمار كما أنها تتمتع بمكانة هامة في السوق فهي تحصل على مصادر التمويل بتكلفة منخفضة (Abdel Salam, 2021: 5).

ب. سيولة المصرف: تشير سيولة المصرف إلى قدرة المصرف على سداد معظم التزاماته من الديون والالتزامات المترتبة عليه، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة هامش الأمان وانخفاض مخاطر السيولة وزيادة قدرة المصرف على سداد التزاماته المستحقة، إذ يكون المصرف قادراً على الوفاء بالتزاماته عندما يكون حجم الموجودات السائلة كافياً بشكل يغطي حجم الالتزامات، وتنشأ مخاطر السيولة من خلال عدم قدرة المصرف على مواجهة الطلب الزائد على الودائع وعدم كفاية السيولة لممارسة النشاطات التشغيلية وفي الحالات القصوى يمكن أن تؤثر عدم كفاية السيولة على انعدام الملاءة المالية للمصرف، حيث تمثل السيولة سلاح ذو حدين فاذا زادت السيولة عن

المعيار المعتمد لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة، سيؤثر سلبا على ربحية المصرف (Akhter & Daly,2009: 304).

ج. مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناتجة عن عدم رغبة أو قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم تجاه الجهات المقرضة في الوقت المحدد، وتدل على قياس حجم الأموال المستثمرة في القروض التي هي من ممكن أن يتخلف المقترضين عن سدادها وذلك بالنسبة إلى حجم الأموال المستثمرة في الموجودات، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى انخفاض سيولة المصرف وزيادة تعرضه الى مخاطر الائتمان، والتي تؤثر سلباً في نسبة كفاية رأس المال، من حيث أنه كلما زادت مخاطر الائتمان توجب على المصرف زيادة كفاية رأس ماله للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر على المركز المالي للمصرف (Alemu & Aweke, 2017: 3).

٤. **مقاييس كفاية رأس المال:** تم قياس كفاية رأس المال باستخدام النسب المالية الآتية:

أ. **نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة:**

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على مجابهة الخسائر التي قد يتعرض إليها نتيجة حيازته لموجودات خطرة، وتعد الموجودات الخطرة هي الموجودات التي يصعب تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر والتي يمكن أن تعرض المصرف الى خسائر نتيجة الاحتفاظ بها، وتعد جميع موجودات المصرف خطرة باستثناء النقد في الصندوق والحسابات مع المصارف والبنك المركزي والأوراق المالية الحكومية عديمة المخاطرة (الأمين، ٢٠١٦: ١٠٦).

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات الخطرة}} \times 100\%$$

ب. **نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع:**

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف في رد الودائع أي تلبية طلبات المودعين عند قيامهم بسحب ودائعهم او سحب جزء منها عن طريق رأس ماله الممتلك، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن (١٠%)، وفي حال زاد مجموع الودائع مقارنتةً برأس المال الممتلك، أدى ذلك الى انخفاض قدرة المصرف في حماية أموال المودعين لديه (الشهيلي، ٢٠٢٠: ٥١)، ويمكن احتساب كفاية رأس المال وفق المعادلة الآتية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

ثانياً. الاستقرار المالي:

١. **مفهوم الاستقرار المالي:** من أجل أن تقوم المصارف بدورها المهم والفعال في الحياة الاقتصادية، كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي مستقر وقوي قادر على إمداد مختلف القطاعات الاقتصادية بالتمويل اللازم لمباشرة مختلف انشطتها وتقديم كافة الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري أيضا إخضاع هذا القطاع (المصرفي) لعملية الرقابة، وذلك بهدف الحفاظ على قوة وصلابة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي متين ومستقر (الشكرجي، ٢٠١٢: ١٢).

وهو الوضع الذي يكون فيه النظام المالي الذي يتضمن المؤسسات المالية والأسواق المالية والبنية التحتية للأسواق قادراً على تحمل الصدمات والاختلالات المالية كافة، مما يخفف من احتمالية حدوث أية معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية (محمد، ٢٠٢٢: ٦)

ومما سبق يمكن تعريف الاستقرار المالي Financial Stability بأنه "الوضع او الحالة التي يكون فيها النظام المالي بجميع مكوناته قادراً على مقاومة الصدمات والازمات المالية وامتصاص آثارها السلبية وقادرا على القيام بجميع وظائفه الأساسية المتمثلة بدور بالوساطة المالية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات على أكمل وجه سواءً في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية. فالاستقرار المالي بهذا المعنى هو العمل على التأكد من سلامة وقوة عمل جميع مكونات النظام المالي، بما ينعكس ايجاباً على الاستقرار الاقتصادي. ويمكن تعريف (المصرف المستقر مالياً) هو ذلك المصرف القادر على تحديد وتقييم مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها والتحوط منها أو امتصاص آثارها السلبية فضلا عن قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه كافة المتعاملين وتقديمه لمختلف الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية.

٢. **أهمية الاستقرار المالي:** إن أهمية استقرار النظام المصرفي تكمن في وظيفته الجوهرية للاقتصاد الكلي، وكما يأتي:

أ. ان عدم قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات والاضطرابات التي يتعرض لها سيعرقل هذه الوظيفة ومن ثم يؤدي بتراجع النمو الاقتصادي وحدوث حالات الانكماش وارتفاع معدلات البطالة (الخزرجي والاعرجي، ٢٠٢٠: ٣٢٩).

ب. أي إن الاقتصاد يواجه حالة عدم استقرار في النظام المصرفي (هشاشة مالية) يمكن أن ينتهي به الامر بدوامة انكماشية كما حدث في فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والأزمة اليابانية مطلع التسعينات والاسيوية 1997 والأزمة العالمية 2008. حيث يقدم القطاع المصرفي خدمات أساسية لمختلف الشركات والصناعات وبالتالي له أهمية كبيرة في نمو عجلة الاقتصاد.

ج. كما وينعكس عدم الاستقرار المالي المصرف سلباً على النمو الاقتصادي الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة.

٣. **التحديات التي تواجه الاستقرار المالي:** تواجه المصارف العديد من التحديات في مجال تحقيق الاستقرار والأمان المصرفي وتتمثل أهم هذه التحديات بالآتي (يوسف، ٢٠٢١: ١٦٤):

أ. تزايد عمليات الانفتاح والتحرر المالي، وتنوع الانشطة المصرفية مع تزايد المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.

ب. غياب الشفافية فيما يتعلق بعرض البيانات التي من شأنها المساعدة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

ج. التطور التكنولوجي الهائل مع زيادة حدة المنافسة، والتي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي للمصارف الصغيرة أو مصارف الدول النامية مقارنةً بالمصارف الكبيرة ومصارف الدول المتقدمة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

د. القصور في التشريعات المالية والمصرفية والضعف في البيئة التشريعية، مما يؤدي إلى الصعوبة في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف.

٤. **مقياس الاستقرار المالي:** تم قياس الاستقرار المالي باستخدام النموذج الكمي (Z-SCORE)، وذلك لكونه المقياس الأحدث والأدق لقياس الاستقرار المالي للمصارف، ولكونه يفيد في معرفة ما إذا كان المصرف سيواجه حالة فشل مالي أم لا، بينما المقاييس الأخرى تعمل على قياس مدى مواجهة البنك لمشاكل السيولة (غصان وقندوز، ٢٠٢١: ٨)، ويمكن احتساب كفاية رأس المال وفق المعادلة الآتية:

$$Z=\frac{ROA+E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث إن:

(Z): تدل على مستوى الاستقرار المالي

(ROA): تدل على العائد على الموجودات

(E=Equity): تدل على حقوق الملكية

(A=Assets): تدل على الموجودات

(σROA): تدل على الانحراف المعياري للعائد على الموجودات

وقد صنف Altman بموجب نموذج Z-SCORE المصارف على ثلاث فئات حسب درجة Z، وعلى النحو الآتي (يوسف، ٢٠٢١: ١٧١):

أ. مصارف ناجحة وقادرة على الاستمرار في حال كانت قيمة Z أكبر او تساوي 2.99.

ب. مصارف فاشلة او معرضة للإفلاس في حال كانت قيمة Z اقل من 1.81.

ج. مصارف يصعب الحكم عليها من حيث نجاحها أو فشلها في حال كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

بعد التطرق إلى كفاية رأس المال والاستقرار المالي في الجانب النظري، سيتم تحليل ومناقشة النتائج المستخرجة وفق التحليل المالي والقياسي للمصارف عينة البحث المتمثلة بـ (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف المنصور للاستثمار) وللمدة الزمنية (2012-2021)، وعلى النحو الآتي:

أولاً. التحليل المالي لكفاية رأس المال: تم قياس كفاية رأس المال باستخدام النسب المالية الأكثر تعبيراً عنها، وكما يأتي:

١. التحليل المالي لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات الخطرة.

ومن خلال استخدام التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف التجارية الخاصة عينة البحث، يظهر الجدول رقم (٢) نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة كما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

الجدول (٢) نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة (النسب مئوية %)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد التجاري	مصرف المنصور للاستثمار
2012	42.45	54.03	193.79	47.53	79.44
2013	38.82	64.46	105.77	74.09	48.55
2014	35.02	139.64	127.64	67.40	43.01
2015	39.56	147.77	116.09	48.42	34.45
2016	73.99	191.40	112.70	54.85	147.34
2017	81.21	150.69	139.73	57.80	61.24
2018	82.12	112.35	175.05	59.31	96.05
2019	61.88	115.18	92.46	60.38	113.31
2020	72.28	124.09	68.00	58.92	181.16
2021	47.41	80.15	26.08	59.78	118.12

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات برنامج Excel 2013 للمدة (2012-2021).

ويتضح من الجدول رقم (٢):

- إن المصارف المختارة عينة البحث تحتفظ بكفاية رأس مال مرتفعة، أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (12.5%) والنسبة المقررة من قبل لجنة بازل III البالغة (8%)، وهذا يدل على متانة وقوة مؤشر كفاية رأس المال مقاساً بنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة للمصارف عينة البحث، والذي يعبر عن القدرة العالية على مواجهة وامتصاص الصدمات والاضطرابات التي قد تتعرض لها هذه المصارف، والقدرة العالية على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر المرتبطة بموجوداتها الخطرة التي تحتفظ بها.
- حقق المصرف الأهلي العراقي أعلى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (193,79%) لسنة (2012)، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على حماية أموال المودعين والمساهمين.
- حقق المصرف الأهلي العراقي أدنى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (26.08%) لسنة (2021)، وبالرغم من تفوقها عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي، إلا أنها تعد نسبة غير جيدة مقارنتاً بباقي المصارف عينة البحث مما يشير إلى ضعف نشاط المصرف، وارتفاع نسبة الموجودات الخطرة مقارنتةً برأس المال الممتلك.
- تراوح مؤشر كفاية رأس المال مقاساً بنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة للمصارف عينة البحث بين (193,79%) و(26.08%)، مما يشير إلى اهتمام واضح للمصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، بالاحتفاظ بنسب مرتفعة من مؤشر كفاية رأس المال.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

٢. **التحليل المالي لنسبة رأس المال الممتلك الى إجمالي الودائع:** ومن خلال استخدام التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف التجارية الخاصة عينة البحث، يظهر الجدول رقم (٣) نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع كما يأتي:

الجدول (٣): نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع (النسب مئوية %)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	19.80	61.33	99.89	28.14	184.02
2013	20.90	65.78	46.77	87.08	57.72
2014	19.60	110.52	77.86	72.39	49.58
2015	29.92	108.13	97.32	75.40	38.32
2016	34.16	114.09	146.80	140.93	36.82
2017	38.76	115.07	154.67	170.28	29.68
2018	33.92	118.66	135.19	204.79	23.99
2019	34.08	105.94	102.44	270.30	24.16
2020	25.94	98.61	72.22	297.88	29.67
2021	26.69	106.96	25.70	315.97	73.28

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات برنامج Excel 2013 للمدة (2012-2021).

ويتضح من الجدول رقم (٣):

- إن المصارف المختارة عينة البحث تحتفظ بكفاية رأس مال مرتفعة، تتفوق بكثير عن المعيار المحدد بـ (10%) كحد أدنى لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، وهذا يدل على متانة وقوة مؤشر كفاية رأس المال مقاساً بنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمصارف عينة البحث، والذي يعبر عن القدرة العالية للمصارف على تلبية السحوبات المفاجئة من قبل المودعين من رأس المال الممتلك والسيطرة على المخاطر الناجمة عن زيادة الودائع لدى المصارف دون الوصول إلى حالة العسر المالي.
- حقق مصرف الاتحاد العراقي أعلى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (315.97%) لسنة (2021)، مما جعله يتمتع بقدرة عالية تلبية السحوبات المفاجئة للمودعين من رأس المال الممتلك دون الوصول إلى أي عسر مالي، مع احتفاظه برأس مال ممتلك ذو كفاية عالي.
- حقق مصرف بغداد أدنى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (19.80%) لسنة (2014)، وعلى الرغم من تفوقها عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي، إلا أنها تعد نسبة غير جيدة مقارنتاً بباقي المصارف عينة البحث مما يشير الى ضعف نشاط المصرف نتيجة انخفاض حجم الودائع نتيجة الذعر المالي من قبل المودعين والمقترن بالظروف الأمنية القاسية التي عصفت بوطننا الحبيب.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

❖ تراوح مؤشر كفاية رأس المال مقاساً بنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة للمصارف عينة البحث بين (315.97%) و(19.80%)، مما يشير إلى اهتمام واضح للمصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، بالاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر كفاية رأس المال لتنجب أية مخاطر قد تتعرض لها في حال رد الودائع.

ثانياً. التحليل المالي للاستقرار المالي: ومن خلال استخدام برنامج Excel 2013 في استخراج قيم Z لنموذج Z-SCORE الخاص بالمصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، يظهر الجدول رقم (٤) قيمة Z-SCORE للاستقرار المالي كما يأتي:

الجدول (٤): قيمة Z-SCORE للاستقرار المالي (النسب بالمرّات)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	27.48	15.03	28.31	8.18	71.45
2013	28.18	19.41	18.89	19.01	43.00
2014	26.96	26.52	24.66	14.83	37.59
2015	27.22	25.66	27.55	14.98	31.86
2016	38.84	24.60	25.36	15.07	30.24
2017	40.13	23.72	26.85	16.11	25.61
2018	37.43	22.13	26.71	17.31	22.82
2019	38.16	23.31	23.60	20.04	21.89
2020	32.38	22.39	20.57	19.61	25.51
2021	33.88	19.23	10.55	19.64	45.88
المعدل	33.07	22.20	23.31	16.48	35.58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات برنامج Excel 2013 للمدة (2012-2021).

يتضح من الجدول رقم (٤):

❖ إن المصارف المختارة عينة البحث وللمدة (2012-2021) قد حققت قيم عالية من الاستقرار المالي المقاسة باستخدام نموذج Z-SCORE للاستقرار المالي، والتي تفوق بكثير عن المعيار المحدد ($Z > 2.99$)، والذي يعبر عن قدرة المصارف على تحديد وتقييم مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها والتحوط منها او امتصاص اثارها السلبية اضافة الى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه كافة المتعاملين وتقديمها لمختلف الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية، فضلا عن ابتعادها عن الفشل المالي والهشاشة المالية.

❖ حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (35,58) مرّة، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية فضلا عن تقديمه لجميع خدماته المصرفية سواءً

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية، فضلا عن ابتعاده عن الفشل المالي والهشاشة المالية، أي إن المصرف سيصل إلى الفشل المال في حال انخفضت ربحيته بحوالي (35,58) مرّة عن انحرافها المعياري حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه دائنيه، وهذا الامر بعيد جداً نظراً لارتفاع قيمة Z-SCORE بالمقارنة مع المعيار المحدد (Z>2,99).

- حقق مصرف الاتحاد العراقي أدنى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (16,48) مرّة، وبالرغم من أنه احتل أدنى مرتبة بين باقي المصارف عينة البحث، إلا أنه يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية بالإضافة الى تقديمه لجميع خدماته المصرفية سواءً في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية، فضلا عن ابتعاده عن الفشل المالي والهشاشة المالية، أي إن المصرف سيصل إلى الفشل المال في حال انخفضت ربحيته بحوالي (16,48) مرّة عن انحرافها المعياري حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه دائنيه، وهذا الأمر بعيد جداً نظراً لارتفاع قيمة Z-SCORE بالمقارنة مع المعيار المحدد (Z>2,99).
- تراوح مؤشر الاستقرار المالي مقاساً باستخدام نموذج Z-SCORE للمصارف عينة البحث بين (35,58) مرّة و(16,48) مرّة مما يشير إلى تحقيق المصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، لنسب عالية من الربحية وكفاية رأس المال وتحقيق وضع الاستقرار المالي والسعي إلى تحسينه والابتعاد عن الفشل المالي والهشاشة المالية. ويوضح الجدول رقم (٤) الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث كما يأتي:

ثالثاً. الاختبار الاحصائي للبحث:

١. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

أ. الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل كفاية رأس المال:

كما ورد في الجدول رقم (٥) أدناه، إذ تشير مستويات نسب كفاية رأس المال إلى أن (مصرف الاستثمار العراقي) حقق أعلى نسبة للمتوسط الحسابي (113.4275) وكانت اعلى قيمة (152.7450) وادنى قيمة (57.68000) وبلغ الانحراف المعياري (29.71901)، وحصل مصرف بغداد على ادنى نسبة للوسط الحسابي (42.51382) وكانت أعلى قيمة (59.98217) وأدنى قيمة (27.31031) وبلغ الانحراف المعياري (12.30222)، حيث يشير الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال إلى امتلاك المصارف لرؤوس الأموال الكافية لحماية المصرف ومودعيه من التعرض للخسائر التي يمكن أن يتعرض لها عند ممارسته لمختلف انشطته.

الجدول (٥): الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (كفاية رأس المال)

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
بغداد	10	42.51382	59.98217	27.31031	12.30222
مصرف الاستثمار العراقي	10	113.4275	152.7450	57.68000	29.71901
المصرف الأهلي العراقي	10	104.7297	155.1190	25.89130	40.84529

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
مصرف الاتحاد العراقي	10	105.9650	187.8750	37.83500	52.04932
مصرف المنصور للاستثمار	10	64.37660	131.7295	36.38794	31.21684

الجدول: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.12.

ب.الإحصاء الوصفي للمتغير التابع الاستقرار المالي:

كما ورد في الجدول رقم (٦) أدناه، إذ تشير مستويات الاستقرار المالي إلى أن (مصرف المنصور للاستثمار) حقق أعلى نسبة للمتوسط الحسابي (35.58000) وكانت اعلى قيمة (71.45000) وأدنى قيمة (21.89000) وبلغ الانحراف المعياري (15.07476)، وحصل مصرف الاتحاد العراقي على ادنى نسبة للوسط الحسابي (16.48000) وكانت أعلى قيمة (20.04000) وأدنى قيمة (8.18000) وبلغ الانحراف المعياري (2.789235)، حيث يشير الارتفاع في نسبة الاستقرار المالي إلى قدرة المصارف على ممارستها لمختلف أنشطتها بيسر وسهولة في حال الظروف الاعتيادية أو في ظروف الازمات، أي يعكس القدر العالية للمصارف على تجنبها او امتصاصها للمخاطر أو الأزمات التي قد تتعرض إليها.

الجدول (٦): الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (الاستقرار المالي)

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
بغداد	10	33.07000	40.13000	26.96000	5.332302
مصرف الاستثمار العراقي	10	22.20000	26.52000	15.03000	3.463964
المصرف الأهلي العراقي	10	23.31000	28.31000	10.55000	5.406166
مصرف الاتحاد العراقي	10	16.48000	20.04000	8.18000	2.789235
مصرف المنصور للاستثمار	10	35.58000	71.45000	21.89000	15.07476

الجدول: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.12.

٢. **اختبار فرضية البحث:** تحليل التأثير بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي:

يستخدم نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) في اظهار سلوك كل مجموعة بيانات العينة من خلال جعل معلمة الثابت (B_0) وتختلف من عينة لأخرى خلال المدة الزمنية مع الابقاء على الميل الثابت لكل مجموعة البيانات المقطعية ككل وعادة ما يستخدم المتغيرات الوهمية لتجنب حالة وجود مشكلة التعدد الخطي ويطلق على هذه الطريقة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية. ويعد هذا النموذج FEM هو النموذج الملائم لمتغيري البحث، بهدف معرفة درجة تأثير كفاية رأس المال على الاستقرار المالي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 603-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.33

الجدول (٧): نتائج الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Dependent Variable: Z_SCORE				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 11/14/22 Time: 11:40				
Sample: 2012 2021				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 50				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CAI	0.006256	0.015590	0.401277	0.0300
C	-6.899310	5.536218	-1.246214	0.2196
	Effects Specification			
Sum squared resid	41.14555	F-statistic		27.77812
Durbin-Watson stat	1.369365	Prob(F-statistic)		0.000000
	Unweighted Statistics			
Sum squared resid	1566.268	Durbin-Watson stat		1.031864

الجدول: من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.12.

يظهر لنا الجدول أعلاه وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال (CAI) كمتغير مستقل، ومؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع وكما يأتي:

- ❖ عند زيادة مؤشر كفاية رأس المال بمقدار 100% فإن مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) يزداد بمقدار 0.06% وهذا مطابق للواقع.
- ❖ أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي(0.000000) Prob أصغر من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تعد كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية، مصدر الثقة للمودعين الحاليين والمحتملين، فبالنسبة للمودعين الحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يزيد من عنصر الأمان والاطمئنان لديهم على أموالهم المودعة في المصرف، أما المودعين المحتملين فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف.

٢. يعبر الاستقرار المالي عن الوضع أو الحالة التي تكون فيها المصارف قادرة على مقاومة الصدمات التي قد تتعرض اليها وامتصاص آثارها السلبية والقيام بجميع وظائفها على أكمل وجه، بالإضافة الى قدرتها على الوفاء بالتزاماته تجاه كافة المتعاملين معها، وتقديمها لمختلف الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية.

٣. أظهرت نتائج البحث بأن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية من مؤشر كفاية رأس المال، حيث فاقت النسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (12,5%)كحد أدنى، والنسبة المعتمدة من قبل لجنة بازل III البالغة (8%) كحد أدنى من كفاية رأس المال الواجب الاحتفاظ بها، والذي يعكس التزام هذه المصارف بالالتزام بالمعايير المعتمدة للمحافظة على الملاءة المالية، إذ حقق (مصرف الاستثمار العراقي) أعلى نسبة من كفاية رأس المال من بين المصارف المختارة عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (113.42%)، والذي يعكس القدرة العالية للمصرف في مواجهة الازمات المالية والخسائر غير المتوقعة وحماية جمهور المودعين.

٤. أظهرت نتائج البحث بأن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية من مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بالنموذج الكمي Z-SCORE، حيث فاقت النسبة المحددة وفق النموذج الكمي Z-SCORE البالغة (2,99) مرّة كحد أدنى لتحقيق الاستقرار المالي، إذ حقق (مصرف المنصور للاستثمار) أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (35,58) مرّة، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية فضلا عن تقديمه لجميع خدماته المصرفية سواءً في الظروف الاعتيادية او غير الاعتيادية، فضلا عن ابتعاده عن الفشل المالي والهشاشة المالية

٥. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال (CAI) كمتغير مستقل، ومؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع.

٦. يعد نموذج FEM النموذج الملائم لمتغيري البحث، بهدف معرفة درجة تأثير كفاية رأس المال على الاستقرار المالي.

٧. عند زيادة مؤشر كفاية رأس المال بمقدار 100% فان مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) يزداد بمقدار 0.06% وهذا مطابق للواقع.

ثانياً. التوصيات: تم بناء مجموعة من التوصيات في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها البحث، والتي يمكن الإفادة منها في تعزيز عمل القطاع المصرفي بشكل عام، والمصارف التجارية الخاصة بشكل خاص والحد من الصعوبات المحيطة بها، وعلى النحو الآتي:

١. ضرورة تركيز المصارف على مؤشر بـ (كفاية رأس المال) في تقييم المتانة والقوة المالية، كونه المؤشر الأكثر تعبيراً لصلابة وقوة المراكز المالية للمصارف.

٢. تخفيض كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة 12,5% والنسب المعتمدة من قبل لجنة بازلIII البالغة 8%، بالرغم من كونها عامل مهم للتحوط من المخاطر، إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في خزائن المصرف وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدنية الربحية.

٣. انشاء وحدات داخل المصارف، تكون مهمتها الأساسية مراقبة الاستقرار المالي للمصرف وتزويد إدارة المصرف بموقف المصرف المالي، بما يُمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

٤. ضرورة اعتماد اختبار الاستقرار المالي باستخدام النموذج الكمي Z-SCORE في تقييم المصرف لوضعه المالي بهدف التعرف فيما لو كان المصرف مستقراً أو هشاً مالية، والعمل على تدعيم

استقراره المالي من خلال الوقوف على نقاط الضعف وتلافيها والذي ينعكس بالإيجاب على قدرة المصرف في ممارسته لمختلف انشطته سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الافندي، محمد احمد، (٢٠٢٠)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط١، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر.
٢. الأمين، كياس محمد، (٢٠١٦)، رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية-حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة-جامعة الجزائر، العدد (٣٣)، الجزائر.
٣. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم علي والاعرجي، صبيان طارق عزيز، (٢٠٢٠)، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة بغداد، المجلد (٢٦)، العدد (١١٩)، العراق.
٤. الشكرجي، بشار ذنون، (٢٠١٢)، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل، المجلد (٣٥)، العدد (١١٤)، العراق
٥. الشمري، كمال كاظم جواد والفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (٢٠٢٢)، تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٦)، مجلة اهل البيت- جامعة كربلاء، المجلد (١)، العدد (٣٠)، العراق.
٦. الشهيلي، كامل غني محمد، (٢٠٢٠)، أثر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق.
٧. عمران، قاسم علي، (٢٠١٩)، "كفاية راس المال وأثرها على مخاطر السيولة المصرفية دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجاري العراقي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٧)، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية-جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد (٢٧)، العدد (١)، العراق.
٨. غصان، حسن بلقاسم وقندوز، عبد الكريم أحمد، (٢٠٢١)، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية للفترة الممتدة من (٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة-جامعة الجزائر، المجلد (١٠)، العدد (٢)، الجزائر.
٩. محمد، صائب سالم، (٢٠٢٢)، تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي: دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية- جامعة تكريت، المجلد (١٨)، العدد (٥٨)، العراق.
١٠. يوسف، رواء احمد، (٢٠٢١)، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية- الجامعة التقنية الشمالية، المجلد (٥)، العدد (١٨)، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Aweke, Melaku & Melaku Alemu, (2017), Financial Performance Analysis of Private Commercial Banks of Ethiopia: Camel ratings, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 7. NO 17.
2. Daly, K., & Akhter, S., (2009), Indicators of Financial Soundness Can they forewarn us of impending crisis?. International Review of Business Research Papers, 5(2), 293-316.
3. Abdel Salam, Mostafa, (2021), Determinants of The Capital Adequacy Ratio in Islamic Banks In The Kingdom Of Saudi Arabia, El-Acil Journal For Economic And Administrative Research V(5), No(1).
4. Ongore, V. O., and Kusa, G. B., (2013), Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya, International Journal of Economics and Financial issues, vol (3), no(1).